الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

--\*--

مصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية

--\*--

وحدة الإدارة الإلكترونية

**القائمة الكاملة للمقترحات الممكن إدراجها ضمن الصيغة الأولية لخطة العمل الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة**

**\*\*\***

**محور الشفافية وحوكمة التصرف في الثروات الطبيعية**

**حق النفاذ إلى المعلومة**

1. وضع استراتيجية وطنية لتجسيم احكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة،
2. تكوين فريق عمل تنسيقي مع المجتمع المدني حول مختلف الأنشطة المتعلقة بالنفاد إلى المعلومة،
3. ضبط مؤشرات مرتبطة بهدف التنمية المستدامة ODD 16 وإغداد تقارير متابعة في الخصوص،
4. إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بهيئة النفاذ إلى المعلومة،
5. مؤسسة مسؤولية النفاذ إلى المعلومة بمختلف الهياكل العمومية وتمكين المسؤول على النفاذ إلى المعلومة بالصلاحيات والامكانيات المادية (ميزانية) والبشرية للاضطلاع بمهامه كما هو محدد ضمن القانون،
6. نشر التقارير الرقابية وفقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها،
7. إستكمال رقمنة مسار أرشفة المعطيات والوثائق،
8. استكمال إصدار النصوص التطبيقية للقانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 1 أوت 2018 والمتعلّق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح وتحديدا مشروع الأمر الحكومي المتعلق بضبط أنموذج نشر مضمون التصريح بالمكاسب والمصالح.
9. إعداد منصة تفاعلية تربط بين الجماعات المحلية والهيئة العليا للمالية المحلية ومكونات المجتمع المدني تهدف إلى ترسيخ مبادئ اللامركزية والشفافية وتعصير العمل البلدي لمزيد تنسيق الجهود وتوحيدها وتقاسم التجارب وأفصل الممارسات،
10. نشر تقارير التفقد والتقييم والتدقيق بالهياكل العمومية ونشر التقرير السنوي للهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية (مقترح الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية)،
11. العمل على إجبارية نشر التقارير المالية والأدبية لوداديات المؤسسات العمومية (مقترح الهيئة العليا للرقابة الادارية والمالية)،
12. نشر التقرير السنوي لهيئة مراقبي الدولة ونشر ملخص التقارير والمذكرات الرقابية وفقا للمعايير المهنية الدولية المعمول بها في مجال الرقابة،
13. نشر معطيات تهم العمل الحكومي: الحكومة: كلمة رئيس الحكومة، نص مختصر لبرنامج الحكومة/ الجانب التشريعي (القوانين المصادق عليها، مشاريع القوانين المعروضة للمصادقة)/ الجانب الرقابي لعمل الحكومة (الاسئلة المتابية، الاسئلة الشفاهية، جلسات الاستماع على مستوى اللجان البرلمانية، الجلسات العامة المخصصة للحوار (مقترح مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع مجلس النواب)،
14. ربط الموقع الخاص بأهداف التنمية المستدامة www.tunisiaodd.tn الذي طورته الوزارة مع المراصد بعدد من الوزارات القطاعية،
15. وضع منصة الكترونية بولاية زغوان تجمع مختلف الهياكل العمومية الجهوية وتمكن من الاطلاع على نسق تقدم المشاريع والبرامج الجهوية،
16. تبيان المؤسسات التربوية وتوزيعية الخارطة المدرسية (جغرافية المؤسسات التربوية، عدد الفصول والاقسام،....)+ البنية التحتية للمؤسسات التربوية (شبكة المياه، الشبكة الكهربائية، الصرف الصحي)،
17. دعم الشفافية من خلال تسويق المقاسم الصناعية للوكالة العقارية الصناعية على الخط،
18. نشر قائمة المؤسسات الداعمة للدراسات العلمية ودراسات المؤثرات للمشاريع المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية.

**البينات المفتوحة:**

1. إرساء الإطار التنظيمي ووضع خطة عمل لمتابعة تنفيذ الأمر الخاص بالبيانات العمومية المفتوحة،
2. الانطلاق في نشر البيانات المتاحة حاليا في عدد من المنظومات الوطنية والقطاعية والتي توفّر أرضية تكنولوجية لفتح البيانات الموجودة بها على غرار منظومات عليسة، أدب وإنصاف، إلخ،
3. ضرورة وضع مرجعيات بمختلف القطاعات لتيسير فتح البيانات على غرار المرجعية الخاصة بمحطات النقل البري التي يتمّ إعدادها في إطار الخطة الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة. وبالنسبة لهذا المجال، يتعين التنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء،
4. اقتراح تحديد محاور استراتيجية لفتح البيانات قصد العمل على فتح مجموعات البيانات المتصلة بها مع تشريك مختلف الأطراف المتدخلة،
5. فتح البيانات المتعلقة بمهمات المراجعة القانونية للمؤسسات والمنشآت العمومية والمساهمة في ارساء منصة موحدة للبيانات المفتوحة خاصة بالمؤسسات والمنشآت العمومية (مقترح هيئة مراقبي الدولة)،
6. إحداث منصة للبيانات المفتوحة بوزارة الداخلية وربطها بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة،
7. تطوير البيانات المفتوحة للخدمات الاجتماعية +تعميم نشر الهيكل المختص في تلقي بلاغات عن شبهات الفساد في البوابات الرسمية للوزارات والهياكل العمومية،
8. انفتاح وزارة التعليم العالي على المتعاملين معها: تطوير منظومة "سليمة" التي تسهل نفاذ الطلبة إلى المعلومة المتعلقة بالمسار الجامعي/ حوكمة البحث العلمي: اعتماد استراتيجية وطنية لتبني خيار النفاذ المفتوح Open Access للمنشورات العلمية الممولة من المال العام+ تعميم استغلال المستودع الجامعي AOUT المتاح عبر بوابة الإعلام العلمي التونسي PIST.TNعلى كافة الجامعات + وضع واستغلال كشاف موحد للموارد الالكترونية يعتمد توفير منصة بحث موحدة تدمج جميع الموارد الالكترونية المتاحة عبر الاشتراكات الوطنية لفائدة المجموعة العلمية التونسية في مختلف المجالات العلمية+ نشر المعطيات الإدارية ومشاريع البحث الجارية وقائمة المعدّات العلمية،
9. فتح البيانات المتعلقة بالملك العمومي للمساجد عبر تطبيقة الكترونية لخارطة مسجدية،
10. تركيز بوابة بيانات مفتوحة خاصة بالهيئات العمومية المستقلة أو تطوير محتوى الجزء المخصص لها في البوابة الوطنية،
11. نشر في شكل مفتوح المعطيات المتعلقة بإدارة الازمة الصحية المترتبة عن المرض الوبائي Covid-19،
12. العدالة المفتوحة: (Renforcer l'Open justice et publier les données relatives au nombre d'affaires de corruption par la justice et autres données donnant plus de redevabilite au secteur de la justice afin de lutter contre l'impunité).

**حوكمة التصرف في الثروات الطبيعية**:

1. نشر المعطيات المتعلقة بتنفيذ التعهد المتعلق بانضمام تونس لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية علما وأن منظمة أنا يقظ تقوم بنشر معطيات في هذا الخصوص عبر موقع واب قامت بتطويره بالتعاون مع معهد حوكمة الموارد الطبيعية « NRGI » تحت عنوان " resources.tn "،
2. التوجه ضمن الخطة الرابعة نحو إدراج تعهد أو أكثر حول الطاقات المتجددة.